محتويات الكتاب

صفحة

استهلالة ٧

الفصل الأول

أساس الإنابة القضائية

وموضوعها ونطاقها ١٣

المبحث الأول: الإنابة القضائية وأساسها القانوني ١٣

ـ تعريف الإنابة القضائية الدولية ١٤

ـ أساس الإنابة القضائية ١٨

الرأي السائد: أساسها المجاملة الدولية ١٨

تقدير هذا الحل ٢١

المبحث الثاني: تمييز الإنابة القضائية عما يختلط بها ٢٩

المطلب الأول: الإنابة القضائية الدولية والدفع بالإحالة

لقيام ذات المنازعة أمام محكمة أجنبية ٣٠

المطلب الثاني: تنفيذ الإنابة القضائية

وتنفيذ الأحكام الأجنبية ٥٨

المبحث الثالث: موضوع الإنابة القضائية ونطاقها ٦٦

المطلب الأول: موضوع الإنابة القضائية ٦٧

المطلب الثاني: ما لا تجوز فيه الإنابة القضائية ٩٧

المطلب الثالث: نطاق الإنابة القضائية ١٠٥

Scanned by CamScanner

المطلب الرابع: الإنابة القضائية وموضوعها
ونطاقها في الاتفاقات الدولية ١١١

الفصل الثاني

الإنابة القضائية الصادرة
عن القضاء المصري ١١٩

المبحث الأول: الهيئة القضائية المنيبة وطبيعة قرار الإنابة ١٢٠
المطلب الأول: الهيئة القضائية المنيبة ١٢١
المطلب الثاني: طبيعة قرار الإنابة واختصاص
قانون القاضي المنيب ١٢٨
ـ أساس قاعدة خضوع الاجراءات لقانون القاضي ١٢٩
* الأساس في مبدأ خضوع شكل التصرف لقانون محل إبرامه .. ١٢٩
* القاعدة أساسها فكرة النظام العام ١٣٢
* الأساس الصحيح ١٣٥
ـ نطاق هذه القاعدة ١٤٤
ـ طلب الإنابة القضائية ـ أساس خضوعه لقانون القاضي ١٤٨
المبحث الثاني: الجهات التي يعهد لها بتنفيذ الإنابة في الخارج ١٥٨
أولاً: العهدة بالإنابة القضائية إلى الجهة القضائية الأجنبية ١٥٩
ثانياً: العهدة بتنفيذ الإنابة في الخارج لرجال السلكين
الدبلوماسي أو القنصلي المصريين ١٦٣
المبحث الثالث: رجوع الإنابة القضائية من الخارج والرقابة
على صحة تنفيذها ١٧١
المطلب الأول: تنفيذ الإنابة القضائية في الخارج ١٧١
ـ التنفيذ من قبل السلطة القضائية الأجنبية ١٧١
ـ التنفيذ من قبل السلطات الدبلوماسية والقنصلية المصرية في الخارج ١٧٥
المطلب الثاني: الإنابة القضائية أمام القاضي المصري
بعد تنفيذها في الخارج ١٧٩

Scanned by CamScanner

صفحة

- عودة الإنابة بعد التنفيذ ١٧٩
- القانون الذي يحكم الأدلة الجائز قبولها ١٨٠
- نقاط ست للمعالجة ١٨٣
- صعوبة تحديد ميعاد لتنفيذ الإنابة ٢٠٩
المبحث الرابع: طرق تنفيذ الإنابة القضائية في الاتفاقات الدولية ٢١٧
المطلب الأول: طرق تنفيذ الإنابة في الاتفاقات
الجماعية التي انضمّت إليها مصر ٢١٨
المطلب الثاني: طرق تنفيذ الإنابة في الاتفاقات
الثنائية بين مصر وغيرها ٢٣٠

الفصل الثالث

استقبال الإنابة القضائية القادمة من الخارج وتنفيذها في مصر ٢٣٩

المبحث الأول: الجهات التي يمكنها تنفيذ الإنابة القضائية في مصر ٢٤٠
أولاً: التنفيذ عن طريق الجهات القضائية المصرية ٢٤٠
ثانياً: التنفيذ عن طريق رجال السلكين الدبلوماسي والقنصلي .. ٢٤٣
ثالثاً: إمكانية التنفيذ عن طريق إرسال قاض أو
تفويض شخص عادي من أحاد الناس ٢٤٥
* الدول التي تعرف هذا النظام ٢٤٥
* تقدير الفقه في مصر وفرنسا لهذا الطريق ٢٤٦
- كيفية نقل الإنابة القضائية إلى السلطات القضائية
في مصر والرقابة السابقة ٢٥١
المبحث الثاني: رفض تنفيذ الإنابة القضائية ٢٥٥
المبحث الثالث: تنفيذ الإنابة القضائية والقانون الذي يحكمه ٢٨٠
أ - القانون الذي يحكم شكل الاجراء المراد اتخاذه ٢٨٣
- القاعدة ٢٨٣
- الاستثناء ٢٨٥

Scanned by CamScanner

صفحة

(ب) القانون الذي يحكم موضوع الاجراء ٢٨٨
الخاتمة ٢٩٣
الملاحق ٢٩٧
أولاً: الاتفاقات الجماعية ٢٩٧
- اتفاقية الاعلانات والإنابات القضائية بين الدول العربية ٢٩٧
- اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤ ..... ٣٠١
ثانياً: الاتفاقات الثنائية ٣١١
ثالثاً: النصوص المتعلقة بالإنابة القضائية الدولية المتضمنة
في قانون المرافعات الفرنسي لسنة ١٩٧٥ ..... ٢٤٥
قائمة المراجع ٤٥١

Scanned by CamScanner